الجامعة الوطنية للتعليم، ج وت
Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE
إنزكان أيت ملول

347،شارع المغرب العربي – حي مولاي عمر – أيت ملول. fneinzegane@yahoo.fr- www.Taalim.org

انزكان في 21 / 03 / 2013

بيان

بعد الاستفسارات الاستفزازية التي توصل بها نساء ورجال التعليم بنيابة انزكان أيت ملول على إثر مشاركتهم في الإضراب الوطني الذي دعت إليه الجامعة الوطنية للتعليم يومي 4 و 5 أكتوبر 2012، أقدم النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية على تعميم النموذج المشؤوم للإشعار بالاقتطاع من الرواتب،والذي صيغ بلغة تهديدية متخلفة تنم عن عقلية تنهج الاستبداد أسلوبا لمواجهة أشكال الاحتجاج السلمي و الحضاري و على رأسها الحق في الإضراب الذي خوله الدستور المغربي للعمال وعموم الأجراء كأحد أشكال الدفاع عن مصالحهم عندما تتعرض للتهديد أو التعسف،و معتبرا تنفيذ قرار الإضراب" تغيبا غير مبرر"، ومهددا من يصر على تكراره بعقوبات أكثر صرامة.

إن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم، وهو يتابع بقلق شديد واقع التدهور المريع للحريات و الأسلوب البائد الذي تباشر به الإدارة الإقليمية تنفيذ الإجراءات العدوانية للحكومة ضد كل من لم يشملهم مفعول "مرسوم" "عفا عما سلف " وإذ يستحضر في المقابل تقاعسها في إيجاد الحلول لما تتخبط فيه العديد من المؤسسات بالإقليم من أوضاع مستفحلة و تخليها عن مسؤولياتها في توفير الأمن و الحماية لنساء و رجال التعليم أثناء تأدية واجبهم المهني، حيث تناسلت حالات الاعتداء عليهم و استباحة كرامتهم، فإنه يعلن للرأي العام ما يلي :

- إدانته الشديدة لأسلوب التهديد و الوعيد الذي تضمنه الإشعار بالاقتطاع واعتباره لهذا الأمر شططا سافرا في استعمال السلطة بغية النيل من أحد الحقوق المكفولة بموجب دستور البلاد.
- اعتباره قرار الاقتطاع من أجور المضربين غير مستند لأي أساس قانوني، ولا يروم سوى إخراس كل الأصوات المحتجة والمطالبة بحقوقها، تمهيدا لتمرير العديد من القرارات الجائرة التي تكثف الاستغلال (الرفع من سن التقاعد وتخفيض تعويضه...)، وتتراجع عن الاتفاقات المبرمة (اتفاق 26 أبريل....).
- تشبثه بالمطالبة باسترداد المبالغ المقتطعة و دعوته إلى وحدة صفوف الموظفين حتى يتم فرض ذلك.
- استهجانه توظيف بدعة "الأجر مقابل العمل" الدخيلة على قطاع التربية مرجعا "قانونيا" لمباشرة الاقتطاع من الأجور، منبها إلى خطورة ما يستتبعه ذلك من مسؤوليات على الوزارة الوصية حين يقرر نساء ورجال التعليم العمل بما يقابله (العمل مقابل الأجر).
- إشادته بالموقف الشجاع لهيأة الإدارة التربوية الذين رفضوا الانصياع للنوازع العدوانية للنائب الإقليمي حين أراد أن يجعل منهم وسائل لاستباحة الحق في الإضراب
- تأكيده العزم على خيار التصدي و النضال إلى جانب كل الفروع النقابية المناضلة، و ذلك للدفاع عن المكتسبات وفرض التراجع عن المخططات العدوانية المتمثلة في محاولة تصريف أزمة الصندوق المغربي للتقاعد و باقي صناديق الحماية الاجتماعية الناتجة عن سوء التدبير و النهب الممنهج الذي طالها (116مليار بالضمان الاجتماعي) على حساب الشغيلة ، و المساس بصندوق المقاصة الخاص بما تبقى من دعم للمواد الأساسية و الذي تحاول الحكومة إيهام الرأي العام أنه هبة أو صدقة من الدولة، في الوقت الذي يشكل فيه هذا الصندوق الممول من طرف دافعي الضرائب، تعويضا عن جزء من الأجر الذي يقتضيه مبدأ السلم المتحرك للأجور و الأسعار.

وفي الأخير يهيب المكتب الإقليمي بجميع نساء و رجال التعليم الحفاظ على وحدة صفهم و الرفع من دينامية التعبئة و محاربة ظواهر التيئيس في أوساطهم ، والتي تشكل إحدى حلقات مسلسل تصفية العمل النقابي المرتبط بهموم الشغيلة في أفق الإستفراد بها و إخضاعها لسياسة الأمر الواقع. فإذا بدا ميزان القوى الحالي مختلا الآن، فذلك أمر لن يدوم أبدا، إذ تؤكد التجربة أن الاستبداد و التسلط لم يحدث أن انتصرا في أي مكان على الحق و العدل و الكرامة الإنسانية.

عن المكتب الإقليمي